مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة العاشرة – العدد 23 – أبريل 2026م

تصدر عن

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

تاريخ استلام الدراسة	تاريخ القبول	تاريخ النشر
20 مارس 2026	1 مايو 2025	17 يونيو 2026

الاستقرار السياسي في سوريا وانعكاساته على الأمن الإقليمي والدولي

د. محمد حسن القاضي

باحث متخصص في النظم السياسية المقارنة والشؤون السياسية العربية والدولية

مستخلص

مع سقوط نظام الأسد في ديسمبر 2024م، انطوت صفحة الأزمة السورية بالانتقال من حالة الحرب الأهلية إلى مرحلة جديدة من الاستقرار السياسي النسبي، وإعادة البناء لمؤسسات الدولة ومقوماتها، والسعي لاستعادة التماسك الداخلي. وعلى الرغم من التحديات الصعبة التي تواجه هذه المرحلة، والمتعلقة بإشكاليات طبيعة نظام الحكم والهوية العامة للدولة، ودمج الفصائل العسكرية في المؤسسة الأمنية، والتكامل الوطني، وتحقيق المصالحة والعدالة الانتقالية، والإعمار، وعودة اللاجئين وإنعاش الاقتصاد، فإن ثمَّة فرصة كبيرة لترسيخ الاستقرار في سوريا، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس إيجابًا على الأمن الإقليمي والدولي. وخاصةً في ظلّ نجاح سوريا في تفادي التبعات الخطيرة للحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران، وعدم تحولها إلى جبهة من جبهات المواجهة، كنتيجة لتخلصها من النفوذ الإيراني. وتحاول هذه الدراسة استكشاف تأثير انتهاء الأزمة، والتصاعد النسبي لمؤشرات الاستقرار في سوريا على الأمن الإقليمي والدولي، من خلال عدة محاور، تتناول مقاربة مفاهيمية للاستقرار السياسي وعلاقته بالأمن الإقليمي والدولي، وتحولات المشهد السوري، وواقع الاستقرار السياسي ما بعد سقوط نظام الأسد، وتأثيرات الاستقرار السياسي في سوريا على الأمن الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية: سوريا، الاستقرار السياسي، الاستقرار السياسي في سوريا، الانتقال السياسي في سوريا، الأمن الإقليمي، الأمن الدولي.

مقدمة

مثَّلت الأزمة السورية واحدة من أكثر الأزمات تأثيرًا على الأمن الإقليمي والدولي، فمنذ اندلاعها في عام 2011م، وتحولها إلى حربٍ أهلية طاحنة، عصفت بالاستقرار وقوّضت مقومات الدولة، لم تكن هذه الأزمة شأنًا داخليًا بحتًا، بل بؤرة صراع جيوسياسي متعدد المستويات، تداخلت فيه الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية على نحو بالغ التعقيد، وامتدت تداعياتها السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية السلبية إلى الجوار المباشر، وإلى الساحة الدولية، كنتيجة لما ترتب عليها من دمارٍ واسع النطاق، وتفاقمٍ للانقسامات الطائفية، وتنامي خطر التنظيمات المتطرفة، وتصاعد التهديدات الأمنية العابرة للحدود، وموجات نزوحٍ ولجوءٍ كبيرة تسببت في إثارة توترات اجتماعية ونعرات شعبوية وعنصرية في الدول المستقبلة لها.

ومع سقوط نظام الأسد في ديسمبر 2024م، انطوت صفحة الأزمة بالانتقال من حالة الحرب الأهلية، التي تعد ذروة انعدام الاستقرار والأمن، إلى مرحلة جديدة من الاستقرار السياسي النسبي، وإعادة البناء لمؤسسات الدولة ومقوماتها، والسعي لاستعادة التماسك الداخلي، وتحقيق التوازن بين مختلف مكونات المجتمع. وعلى الرغم من التحديات الصعبة التي تواجه هذه المرحلة، والمتعلقة بإشكاليات طبيعة نظام الحكم والهوية العامة للدولة، ودمج الفصائل المسلحة في المؤسسة الأمنية، والتكامل الوطني، والمصالحة والعدالة الانتقالية، والإعمار وعودة اللاجئين وبناء الاقتصاد، فإن ثمَّة إمكانية كبيرة لترسيخ الاستقرار في سوريا، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس إيجابًا على الأمن الإقليمي والدولي. وهي الإمكانية التي يُعززها نجاح سوريا في تفادي التبعات الخطيرة للحرب الأمريكية-الإسرائيلية على إيران، وعدم تحولها إلى جبهة من جبهات الصراع، كنتيجة لتحررها من النفوذ الإيراني، وابتعادها عن سياسة المحاور.

تحاول هذه الدراسة استكشاف أبعاد تأثير انفراج الأزمة، والتصاعد النسبي لمؤشرات الاستقرار في سوريا على الأمن الإقليمي والدولي، استنادًا إلى الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: ثمَّة علاقة جدلية بين الاستقرار السياسي على المستوى الداخلي والأمن الإقليمي والدولي؛ حيث يؤثر كل منهما على الآخر ويتأثر به. فالأنظمة المستقرة غالبًا ما تُسهم في تعزيز الأمن على المستويين الإقليمي والدولي، أو على الأقل لا تُشكل تهديدًا له، في حين توفر السياقات الإقليمية والدولية المتوازنة والآمنة ظروفًا مواتية للاستقرار الداخلي.

الفرضية الثانية: كلما ارتفع مستوى الاستقرار السياسي داخل الدولة، زادت مساهمتها في الأمن الإقليمي والدولي. فالأنظمة السياسية المستقرة لا تُشكل مصدرًا

للتهديدات الأمنية العابـــرة للحدود، وغالبًا ما تكون أقل ميلًا للانخراط في ســـلوكيات خارجية عدوانية، وأكثر ميلًا للمشاركة في أنشطة تكاملية وأطر أمنية تعاونية.

الفرضية الثالثة: ثمَّة علاقة ارتباطية إيجابية بين تحقق الاستقرار السياسي وترسيخه في سوريا، باعتبارها وحدة محورية مؤثرة في المنظومة الإقليمية العربية، وتعزيز الاستقرار والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي ضوء هذه الفرضيات، تتناول الدراســـة انعكاسات الاستقرار السياسي في سوريا على الأمن الإقليمي والدولي، من خلال ثلاثة محاور، الأول: مقاربة مفاهيمية للاستقرار الســـياسي وعلاقته بالأمن الإقليمي والدولي. والثاني: تحولات المشـــهد السوري وواقع الاستقرار السياسي ما بعد سقوط نظام الأسد. والثالث: تأثيرات الاستقرار السياسي في سوريا على الأمن الإقليمي والدولي.

أولًا: مقاربة مفاهيمية للاستقرار السياسي وعلاقته بالأمن الإقليمي والدولي

لفهم أبعاد الاســـتقرار السياسي في ســـوريا، وأثره على الأمن الإقليمي والدولي، ينبغي البدء بتعريف هذه المفاهيم وتحديد الإطار العام للعلاقة بينها.

1. مفهوم الاستقرار السياسي وأبعاده

يُشكِّل الاستقرار السياسي أحد الركائز الأساســـية للدول؛ إذ يعكس التوازن بين النظام السياسي والقوى الاجتماعية والأداء المؤسســـي. وهو مفهوم متعدد الجوانب، يشمل الشـــرعية السياســـية والحوكمة والتماســـك الاجتماعي وقدرة المؤسسات على إدارة التغيير والصراع سلميًا، ويُعد فهم الاستقرار السياسي وأبعاده أمرًا بالغ الأهمية؛ لتحليل آثاره التي تتجاوز الحـــدود الوطنية في كثير من الأحيان، وتؤثـــر على منظومات الأمن الإقليمي والدولي.

يُشير الاستقرار السياسي في أحد جوانبه، إلى غياب أو انعدام التغير الجذري أو الأساسي في النظام الســـياسي، أو حدوث التغير في حدود معينة ومقبولة[1]. كما يُشير إلى الغياب النسبي للعنف والاضطرابات الشعبية في العملية السياسية لبلدٍ ما[2].

ومن منظور أكثر شمولًا، يُعرف الاستقرار السياسي بأنه: "قدرة النظام على توظيف مؤسســـاته، لإجراء ما يلزم من تغيرات، لتلبية توقعات الجماهير وتوجهاتها، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي، إلّا في أضيق نطاق دعمًا لشرعيته وفاعليته"[3].

ويشتمل الاستقرار السياسي على ثلاثة أبعاد رئيسية، أولها: البعد الخاص بفاعلية المؤسســـات السياســـية، ويتعلق بقدرة المؤسســـات السياســـية على تلبية مطالب المواطنين، والتعامل بكفاءة مع التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كحفظ

الأمن، وصون الحقوق والحريات العامة، والنهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التنمية.

وثانيها: البعد الخاص بشرعية النظام، ويتعلق بمدى توافق النظام الحاكم مع الأنماط المقبولة، ومع معايير المجتمع وأولوياته بما يؤدي إلى تبرير سلطته، وقبول الجماهير له دون الحاجة إلى الإكراه.

وثالثها: البعد الخاص بالسلوك السياسي، ويشمل جانبين، الأول: غياب العنف السياسي؛ سواء كان عنفًا رسميًا موجهًا من النظام الحاكم إلى المواطنين أو إلى جماعات وعناصر معينة منهم، أو عنفًا شعبيًا موجهًا من المواطنين أو بعض فئاتهم إلى النظام أو بعض رموزه، أو عنفًا مجتمعيًا موجهًا من بعض الجماعات ضد جماعات أخرى داخل المجتمع، نتيجةً لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو دينية. والثاني: احترام القوانين والقواعد الدستورية؛ أي التزام السلطات الرسمية بالقواعد القانونية فيما يتعلق بالمهام والاختصاصات، والتزام الجماهير بعدم تكوين تكتلات خارج القنوات أو الأطر الشرعية، بهدف معارضة السلطة السياسية، وكذلك احترام القوانين في مجال التعاملات بين أفراد المجتمع.

2. مفهوم الأمن الإقليمي

يُعدُّ الأمن الإقليمي أحد مستويات الأمن المتعددة، التي تشمل الأمن الفردي، والأمن الوطني أو القومي، والأمن الدولي. وهو يرتبط بأمن مجموعة من الدول المتقاربة جغرافيًا في الغالب، والتي تتوافق مصالحها وأهدافها، وتتشابه التحديات أو المخاطر السياسية والأمنية التي تواجهها.

يُشير مفهوم الأمن الإقليمي إلى أمن مجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض، بحيث يتعذر تحقيق أمن أي من هذه الدول خارج إطار النظام الإقليمي الذي يشملها[4].

ويرتبط مفهوم الأمن الإقليمي بمفهوم المجمع الأمني (Security Complex) الذي يُشير إلى مجموعة من الوحدات أو الدول، التي تترابط شؤونها الأمنية بشكل وثيق، بحيث لا يمكن تحليل المشاكل الأمنية لهذه الوحدات، أو حلها، على نحو منفصل عن بعضها البعض، غالبًا بسبب القرب الجغرافي والتهديدات المشتركة[5].

كما يتداخل مفهوم الأمن الإقليمي مع مفهوم "الجماعة الأمنية" (Security community)، والذي يشير إلى مجموعة من الدول التي حققت درجة مرتفعة من التوافق الجماعي والتكامل فيما يتعلق بالأمن، وبلغت مرحلة متقدمة من الثقة المتبادلة. وفي إطار "الجماعة الأمنية" ثمَّة متطلبان أساسيان يُفترض توافرهما: **الأول**: قدرة الدول على التدخل، من خلال الأدوات أو الآليات الدبلوماسية، من أجل منع حدوث الصراعات. **والثاني**: امتلاك الدول التي تشكّل "الجماعة الأمنية" القدرة على تكوين جبهة مشتركة

لمواجهة فاعل خارجي أو مجموعة من الفاعلين (سـواءً من الدول أو من الفاعلين من غير الدول) [6].

هذا المفهوم ينطبق على أمـن دول المنطقة العربية، باعتبارهـا تُشكل -مجتمعةً- منظومة إقليمية، ترتبط بروابط تاريخية وثقافية واجتماعية، فضلًا عن الترابط الجغرافي، وتتسـم بتوافق مصالحها الإستراتيجية في الغالب، وتتشـابه التحديات السياسـية والأمنية التي تواجهها، على نحو يفرض نوعًا مـن الاعتماد المتبادل بين هذه الدول فيما يتعلق بشؤونها الأمنية.

ويعد تحقيق الاسـتقرار في نطاق الإقليم، الهدف الرئيسي لأي نظام أمني إقليمي، ما يعني الحفاظ على الأوضاع السياسـية والأمنية القائمة في هذا الإقليم، والحيلولة دون حدوث أية تغييرات جذرية، وتحقيـق التوازن في القوى والمصالح، وذلك على أسـاس التوافق والتعاون الأمني الإقليمي، الذي يتخذ أشكالًا متعددة من الترتيبات الأمنية، التي قد تتسـع أو تضيق وفقًا لأغراضها، وآلياتها، ونوعية التهديدات التي يتوجب التصدي لها. ومن أهم هذه الترتيبات: الدفـاع الجماعي، وهو شكل من التعاون الأمني الإقليمي، تسعى الوحدات السياسـية من خلاله إلى الحصول على حلفاء لها، من بين الدول التي تتوافـق معها في الرؤى حول وجود تهديد أو عدو مشترك مدرك أو محتمل، وذلك لردعه، مع التركيز على ردع التهديد العسكري المباشر لسيادة أي من أعضاء هذا النظام. والأمن التنسـيقي، وهو نظام يتم اللجوء إليه عندما يكون السياق الإقليمي في حالة تنافسية، لا تتضمن تعاونًا واضحًا ولا صراعًا مكشوفًا، فيكون التنسيق بين وحدات النظام الإقليمي هو المحرك الرئيسي لدعم التعاون الأمني بين وحداته. والأمن التعاوني: الذي يتم في إطاره تطوير وتطبيق مجموعة من مبادئ السلوك الإقليمي المتفق عليها، والتي تؤكد على الأمن المتبادل أكثر من الأمن الذاتي، بحيث يكون التعاون في إطار هذا النظام شاملًا وغير مقتصر على القضايا المتعلقة بالبعد العسكري للأمن [7].

3. مفهوم الأمن الدولي

يمثّل الأمن الدولي المسـتوى الأوسع للأمن الذي يتخطى المستويات الأخرى، الفردية والوطنية والإقليمية، وهو يتعلق بحماية وحدات المجتمع الدولي ومؤسساته وقواعده وقيمه، من التهديدات العسكرية وغير العسكرية العابرة للحدود.

ويشـمل الأمن الدولي، إضافةً إلى البعد العسـكري التقليدي، الأبعاد السياسـية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبالتالي يتداخل مع مفهوم أكثر شـمولًا وهو الأمن الإنسـاني، الذي يعكس بدوره مدى القابلية للتأثر المتبادل، الذي تفرضه العولمة وارتفاع مسـتوى الترابط في النظام الدولي وفيما بين الأفراد والجماعات، بشكل جعل المشاكل في

أضعـــف المناطق ذات تداعيات على المناطق الأقوى، مـــا أدى إلى حالة لا يمكن فيها لأي منطقة في النظام الدولي أن تكون بمنأى عن مخاطر الأمن الإنساني في منطقة أخرى[8].

وتتعدد تهديدات الأمن الدولي، وتتســـم بدرجة أكبر من التعقيد والترابط في الوقت الحاضـــر مقارنةً مع الماضي؛ إذ لم تعـــد تقتصر على الحـــروب التقليدية بين الدول، والحروب بالوكالة بين القـــوى الكبرى والإقليمية، بل امتدت لتشـــمل الإرهاب العابر للحدود، والنزاعات الإقليمية الممتدة، والتســـابق لامتلاك أســـلحة الدمار الشـــامل، والهجمات الســـيبرانية، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وأزمات اللجوء والهجرة غير النظامية، إضافة إلى التنافس بين القوى الدوليـــة والإقليمية، الذي يعيد إنتاج حالات عدم الاســـتقرار في العديد من المناطق. هذه التهديدات تؤثر في اســـتقرار الدول بشكل مباشر وغير مباشـــر، من خلال تقويض الأمن الداخلي، وإضعاف الأنظمة السياسية، وتعطيل التنمية الاقتصادية، عبر خلق بيئات غير مستقرة سياسيًا وأمنيًا [9].

4. الإطار العام للعلاقة بين الاستقرار السياسي والأمن الإقليمي والدولي

ثمَّة علاقة وثيقة بين الاستقرار السياســـي والأمن الإقليمي والدولي؛ إذ يؤثر كل منهما على الآخر ويتأثر به، أو بعبارة أخرى يُعد كل منهما شرطًا ونتيجة للآخر في الوقت نفسه. فترسيخ الاستقرار السياسي على المستوى الداخلي أو الوطني، غالبًا ما ينعكس إيجابًا على البيئة الإقليمية والدولية، من خلال الحدِّ من النزاعات والاضطرابات العنيفة، التي قد تمتد آثارها إلى الجوار، وتعزيز التعاون والتكامل الإقليمي والدولي، فضلًا عن تحسين قدرات الدول على المســـاهمة في جهود الأمن الجماعي، سواءً من خلال المشاركة في منظمات الأمن الإقليمية والدولية، أو التنسيق الأمني وتبادل المعلومات الاستخباراتية، أو المشاركة الفعالة في جهود الوساطات وتسوية الصراعات وحفظ السلام.

ومـــن الحالات ذات الدلالة في هذا الإطـــار: حالة دول أوروبـــا الغربية، التي بلغت مستويات عالية من الاستقرار، ما ســـاعدها على تبني سياسات تكاملية طويلة الأجل، ســـاهمت بدورها في تعزيز اســـتقرارها الداخلي، فضلًا عن دعم الاستقرار والأمن على المســـتوى الإقليمي والدولي؛ حيث أدى الاستقرار الإقليمي في أوروبا – الذي حققه الاتحاد الأوروبي عبر سياســـات التكامل الاقتصادي والدبلوماسي والأمني – في تدعيم اســـتقرار الدول الأعضاء، من خلال تحويل النزاعات التاريخية إلى تعاون مؤسسي دائم، وإرســـاء دعائم الرخاء الاقتصادي، وضمان الحماية الجماعية، والمساهمة في بناء علاقات سلمية مســـتقرة بين الدول الأوروبية، وتقليص احتمالات الصراع، عبر إنشاء مؤسسات فوق قومية، عزّزت الاعتماد المتبادل والتنسيق السياسي والأمني بين الدول الأعضاء [10].

على العكس من ذلك، عندما يتجذّر عدم الاســـتقرار السياسي داخل دولة ما، نادرًا ما تبقى تأثيراته الســـلبية محصورةً فيها، بل تنتقل إلى الجوار الإقليمي بفعل ما يُعرف بأثر

الانتشـــار أو العدوى الإقليمية؛ حيث تهيئ الأنظمة التي تعاني من عدم الاستقرار ظروفًا مواتية للتهديدات العابرة للحدود الوطنيـــة، مثل تدفق اللاجئين، والإرهاب، وحركات التمرد، وتهريب الأسلحة والمواد الممنوعة. وهو ما تؤكده العديد من التجارب، كأفغانستان والصومال واليمن (وسوريا قبل انفراج الأزمة)، على سبيل المثال، التي أثّرت حالة عدم الاستقرار في كل منها على الأمن الإقليمي والدولي بشكل بالغ الشدة.

من الجانب الآخر، توفر الســـياقات الإقليميـــة والدولية المتوازنـــة، والخالية من التهديدات الأمنية الخطيرة، والتدخلات الخارجية الســـلبية، ظروفًا داعمة للاستقرار على المســـتوى الداخلي، من خلال تقليص المخاطر العابرة للحدود، وتوفير مناخ مواتٍ للتنمية. وتُعد تجربة رابطة دول جنوب شـــرق آســـيا (ASEAN) مثالًا على ذلك؛ حيث أســـهمت الترتيبات الإقليمية التعاونية في خفض احتمالات الصراع بين دول المنطقة، وانتقالها منذ أواخر الستينيات من بيئة اتســـمت بالنزاعات وانعدام الثقة المتبادلة إلى بيئة أكثر تعاونًا، وهو ما ساعد على تحقيق مســـتويات مرتفعة من الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي في معظم دولها [11].

بينما ينعكس اضطراب الأمن الإقليمي والدولي سلبًا على استقرار الأنظمة الوطنية، من خلال الضغوط الاقتصادية والسياسية والتدخلات الخارجية السلبية، التي قد تكون مباشرة، عبر دعم الجماعات أو القوى الداخلية المتمردة، أو غير مباشر أو مستترة، مثلًا عبر استخدام الدعايات الإعلامية، أو القيام بأعمال تخريبية في الدول المستهدفة، أو اغتيال بعض الشخصيات والقيادات السياسية، بهدف تقويض الأنظمة القائمة، أو التأثير في التوازنات السياسية الداخلية، على نحو يخدم مصالح الأطراف القائمة بالتدخل.

حيث يتأثر اســـتقرار الدول وأمنها، بدرجة كبيرة، بالبيئة الأمنية الإقليمية والدولية المحيطة، فكلما كانت هذه البيئة مســـتقرة وتعاونية، ازدادت فرص الاســـتقرار داخل الدول، بينما تؤدي الصراعات الإقليمية والتـــدخلات الخارجية إلى نقل التهديدات عبر الحدود، والتأثير في توازنات الأمن والاســـتقرار على المســـتوى الداخلي. وهو ما تؤكده العديد من الحالات، كحالة الشـــرق الأوسط؛ حيث انعكس الصراع العربي-الإسرائيلي على الاســـتقرار الســـياسي والأمني في دول المنطقة. وحالة شـــرق إفريقيا؛ حيث أثّرت التوترات والمنازعات بين دولها على استقرار هذه الدول [12].

كما تؤكده أيضًا حالة ســـوريا إبان الأزمة؛ إذ أسهمت التدخلات الإقليمية والدولية وتنافس القـــوى الخارجيـــة، في إطالة أمد الصـــراع، وزيادة الضغـــوط الاقتصادية والسياســـية والأمنية على الدولة، ما انعكس سلبًا على الاستقرار الداخلي. وأيضًا حالة غرب آسيا، حيث أدت حالة التوتر والنزاع والتنافس الإقليمي والدولي - التي تمظهرت في الحرب الإيرانية-العراقية، وحرب الخليج الثانية، والغزو الأمريكي للعراق، والتدخلات

الإيرانية في دول المنطقة، وصولًا إلى الحرب الأمريكية–الإسرائيلية على إيران – إلى تفاقم التهديدات الأمنية، وتقويض الاستقرار في العديد من دول المنطقة.

ثانيًا: تحولات المشهد السوري وواقع الاستقرار السياسي ما بعد سقوط نظام الأسد

شكَّل سقوط نظام الأسد في الثامن من ديسمبر 2024م، نقطة تحول فارقة بدلت جذريًا ملامح المشهد السياسي في سوريا، عبر جملة من التغيرات التي شملت منظومة الحكم، والتوازنات الداخلية، والعلاقات مع دول الجوار والعالم. وكما هي العادة في حالات التحول الكبرى والمنعطفات التاريخية، أدخلت هذه التغيرات البلاد في مرحلة انتقالية حساسة ومعقدة، تتشابك فيها الفرص مع التحديات. ففي الوقت الذي فُتِحت فيه آفاق جديدة لإعادة بناء الدولة على أسس أكثر تشاركية وعدالة، وتحقيق التنمية، والخروج من العزلة واستعادة المكانة الإقليمية والدولية، برزت معضلات صعبة، تُمثّل اختبارًا حقيقيًا لقدرة مختلف القوى والجماعات السورية على تجاوز آثار الصراع، ومعالجة الانقسامات الطائفية والمناطقية، وصياغة عقد اجتماعي جديد يحقق التوافق الوطني، ويصون وحدة الدولة، ويعزز استقرارها السياسي.

1. تفاعلات المرحلة الانتقالية

منذ الأيام الأولى لسقوط النظام السابق، بدأت الإدارة الجديدة العمل على ملء الفراغ السياسي، الناجم عن انهيار المؤسسات القديمة، فتم تعيين حكومة تصريف أعمال، لتولي مهام تسيير أمور الدولة. كما جرى تعيين أحمد الشرع رئيسًا للبلاد للمرحلة الانتقالية، مع تفويضه لتشكيل مجلس تشريعي مؤقت، بعد الإعلان عن حل مجلس الشعب، وإلغاء الدستور القديم وإصدار إعلان دستوري جديد. كما تم تشكيل لجنة عليا للانتخابات، وإجراء انتخابات عامة لتشكيل المجلس التشريعي.

بالتزامن مع ذلك، جرت نقاشات مجتمعية مكثّفة حول ملف الانتقال السياسي، وعُقد مؤتمر الحوار الوطني؛ بهدف توفير منصة حوارية تتيح لجميع المكونات السورية، بما في ذلك الفصائل السياسية والعسكرية والمجتمعية، التعبير عن وجهات نظرها ومطالبها، من أجل التوصل إلى حلول توافقية لرؤية مشتركة حول مستقبل البلاد، ووضع خارطة طريق واضحة للتعامل مع القضايا المصيرية والمخاطر التي تهدد السلم الأهلي والمجتمعي [13]. كما بدأت محاكمة رموز ومسؤولي النظام السابق، كخطوة أولى في مسار تحقيق العدالة الانتقالية [14].

وعلى المستوى الأمني، جرى حل الجيش وكافة الأجهزة الأمنية التابعة للنظام السابق، بفروعها ومسمياتها المختلفة، وجميع الميليشيات التي أنشأها، وتشكيل مؤسسة أمنية

جديدة، والبدء في حل جميع الفصائل العسكرية والأجسام الثورية السياسية والمدنية، والعمل على دمجها في مؤسسات الدولة[15].

وعلى صعيد العلاقات الخارجية، شهدت سوريا تحوّلًا جذريًا في علاقاتها الدولية؛ حيث بدأت مرحلة جديدة من الانفتاح الدبلوماسي والاقتصادي، وتسارعت وتيرة إعادة العلاقات الدبلوماسية مع العديد من الدول، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، التي أسهمت جهودها في رفع العقوبات الأمريكية عن سوريا، وإعادة تقديمها للمجتمع الدولي كطرفٍ مهم للاستقرار والأمن الإقليمي، وتشجيع دول أخرى على إعادة علاقاتها مع دمشق، وإعلان دعمها للسلطة الجديدة، مما ساهم في استعادة الدولة السورية لحضورها على المستويين الإقليمي والدولي. وذلك بالترافق مع توطيد تركيا لعلاقاتها مع النظام الجديد، وتراجُع النفوذ الروسي، والانحسار شبه التام للنفوذ الإيراني في الساحة السورية[16].

وفي هذا السياق، مثَّلت زيارة الرئيس السوري أحمد الشرع للولايات المتحدة الأمريكية نقطة تحول مهمة؛ باعتبارها أول زيارة لرئيس سوري لواشنطن منذ استقلال سوريا، كما تعد مؤشرًا على التزام الولايات المتحدة بدعم النظام الجديد، ومساعدته على تطبيع علاقات سوريا مع الغرب، وفتح الباب أمام الاستثمارات الدولية، والانخراط في التحالفات الإقليمية [17].

أما على المستوى الاقتصادي، فقد ظهرت ملامح انتعاش اقتصادي نسبي، مع رفع العقوبات، ولاسيّما العقوبات الأمريكية، التي فُرضت على النظام السوري السابق تحت اسم قانون قيصر[18]، بالتزامن مع رفع العقوبات الأوروبية، وتدفق بعض الاستثمارات العربية والدولية، وخاصةً من السعودية وقطر، اللتين دعمتا قطاع الطاقة السوري[19]، وقدمتا تمويلًا مشتركًا للحكومة الجديدة؛ بهدف دعم الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز إعادة الإعمار[20].

إلى جانب هذه التطورات السياسية والأمنية والدبلوماسية والاقتصادية الإيجابية، شهدت الساحة السورية بعض التوترات الخطيرة، من أبرزها الاشتباكات العنيفة بين القوات الحكومية والعناصر الموالية للنظام السابق، في منطقة الساحل ذات الأغلبية العلوية. واشتباكات الميليشيات الدرزية مع مسلحي العشائر البدوية والقوات الحكومية في منطقة السويداء، والتي تدخلت فيها إسرائيل بدعوى حماية الأقلية الدرزية. والاشتباكات المتكررة بين قوات سوريا الديمقراطية التي يغلب عليها الطابع الكردي والقوات الحكومية في المناطق الشرقية. وقد مثَّلت هذه التوترات اختبارًا صعبًا للنظام السوري الجديد، وكشفت عن طبيعة التحديات المتعلقة بعملية إعادة بناء الدولة.

2. تحديات إعادة بناء الدولة

تواجه عملية الانتقال السياسي وإعادة بناء الدولة في سوريا مجموعة معقدة من التحديات، يتمثل أبرزها في تحقيق المصالحة والعدالة الانتقالية؛ إذ أدى الصراع في سوريا إلى تفاقم الانقسامات المجتمعية، وأطلق موجات عنف بالغة الشدة خلّفت آلاف الضحايا والمفقودين والمشردين. الأمر الذي يتطلب جهودًا كبيرة لاستعادة التلاحم المجتمعي وتعزيز السلم الأهلي، من خلال المصالحة والعدالة الانتقالية بمفهومها الشامل، الذي يتجاوز محاسبة المتورطين في هذه الجرائم والانتهاكات إلى جبر الأضرار التي ترتبت عليها، وإصلاح المؤسسات المسؤولة عنها.

والتحدي الثاني، هو إصلاح المؤسسات الحكومية؛ حيث اتسمت المؤسسات الحكومية في عهد النظام السابق بالافتقار إلى الكفاءة والفعالية، وغياب المساءلة وتفشي الفساد والمحسوبية، وانخفاض القدرة على الاستجابة للمطالب المجتمعية الأساسية، مما يجعلها في حاجة ماسة إلى إصلاح عميق، يشمل هياكلها وثقافتها التنظيمية؛ من أجل تعزيز نزاهتها واستقلالها المؤسسي، وتدعيم قدرتها على تنفيذ السياسات العامة[21].

وتمثَّل التحدي الثالث في تعزيز الأمن ومنع عودة العنف على نطاق واسع، ويتعلق هذا التحدي بمدى قدرة السلطة الحاكمة على بسط سيطرتها على كامل مناطق البلاد، وحصر السلاح بيد الدولة، وإصلاح الأجهزة الأمنية. ويرتبط ذلك بقضية دمج الفصائل المسلحة في المؤسسة الأمنية، التي تعد من أكثر القضايا حساسية وتعقيدًا في ملف إعادة بناء الدولة السورية. حيث أفرزت سنوات الصراع الطويلة عددًا هائلًا من الفصائل ذات الولاءات المتعددة والانتماءات الفكرية والسياسية المختلفة، والتي يرغب بعضها، كقوات سوريا الديمقراطية في شمال شرق البلاد، وبعض التشكيلات الدرزية في منطقة السويداء، في الحفاظ على قدرٍ من الاستقلال الذاتي أو النفوذ المحلي[22].

أما التحدي الرابع، فهو إعادة الإعمار وإنعاش الاقتصاد؛ حيث يشكّل إعادة الإعمار وإنعاش الاقتصاد في سوريا بعد انتهاء الحرب الأهلية الطاحنة تحديًا كبيرًا، يتجاوز الجانب المادي إلى أبعاد سياسية وإدارية معقدة. حيث تواجه البلاد دمارًا واسعًا في البنية التحتية، وتدهورًا في كافة القطاعات الاقتصادية، إضافةً إلى نقص الكفاءات البشرية، نتيجة النزوح والهجرة، ما يجعل عملية النهوض الاقتصادي بطيئة وصعبة.

والتحدي الأخير، هو بلورة هوية وطنية جامعة، خصوصًا بعدما عمَّق الصراع العنيف الانقسامات الطائفية والعرقية والمناطقية، وقوَّض التلاحم المجتمعي، وأضعف الشعور العام بالانتماء الوطني المشترك؛ مما جعل بلورة هوية وطنية جامعة في سوريا بعد انتهاء الحرب، أحد أعقد المسارات في عملية بناء الدولة الجديدة، التي يتصاعد النقاش حول مرجعيتها، إسلامية أم علمانية، وحول طبيعتها المستقبلية، بين دعاة اللامركزية الذين

يرون فيها وسيلة لضمان تمثيل عادل للأطياف المجتمعية السورية المتنوعة، وبين أنصار الدولة المركزية الذين يخشـــون تفكك الكيان الوطني. ويتطلب هذا المسار صياغة عقد اجتماعي جديد، يؤكد على المواطنة المتســـاوية كأساس للحقوق والواجبات، بعيدًا عن الانتماءات الضيقة أو الولاءات الجهوية، مع تبني خطاب وطني عام يُعيد تعريف الهوية، على أسس المشاركة والقبول بالتنوع والاختلاف والتنافس السلمي، في إطار من الاحترام المتبادل.

3. واقع الاستقرار السياسي في سوريا ومؤشراته

تُعدُّ مرحلة التحوّل أو الانتقال السياســـي، كما هو الحال في ســـوريا بعد سقوط النظام القديم، أكثر المراحل حساسية بالنســـبة إلى الاستقرار السياسي؛ لأنها تتضمن تجربة إعادة التأسيس للدولة ومؤسســـاتها، بعد انهيار هيكل السلطة القديم دون اكتمال بناء البديل الجديـــد بعد. وفيها تتقاطع الفراغات المؤسســـية مـــع التطلعات المجتمعية المتصاعدة والمتباينة، وتختلف القوى السياســـية والاجتماعية، وتتجاذب في سعيها لفرض رؤاها حول شكل النظام الجديد، وطبيعة توزيع السلطة والنفوذ والثروة. وغالبًا ما يرافق ذلك هشاشـــة في بنية الدولـــة، واضطراب في الأمـــن والإدارة، وصعوبة في الأوضاع الاقتصادية، وتحولات في الشرعية السياسية، ما يجعل الاستقرار مؤقتًا وقابلًا للانتكاس عند أي أزمة خطيرة. كما أن التحدي في هذه المرحلة لا يقتصر على تســـوية ملفات الماضي، أو تصفية تركة النظام السابق، أو تحقيق المصالحة الشاملة، بل يتعداه إلـــى إعادة صياغة العقد الاجتماعي، الذي يحدد علاقة المواطنين بالدولة على أســـس جديدة من المشـــاركة والعدالة والمساواة والمســـاءلة. ومن ثمَّ، فإن أي خلل في إدارة عملية التحوّل، ســـواء بتسرع غير محســـوب أو بتباطؤ غير مبرر، قد يُعيد إنتاج الصراع في صورة جديدة. ولذلك، فإن الانتقال السياسي في سوريا يُشكِّل اختبارًا حقيقيًا لقدرة النخبة الحاكمة والمؤسســـات الناشئة على تحويل الهشاشـــة إلى استقرار، والشرعية الانتقالية إلى شرعية دائمة؛ من أجل تحقيق الأمن السياسي والاجتماعي معًا.

وفي ضوء تفاعلات المرحلة الانتقالية، والتحديات التي تواجه عملية التحول السياسي وإعادة بناء الدولة، المشار إليها آنفًا، يتضح أنه على الرغم من بعض المخاطر والتعقيدات المتمثلة في التوترات الأمنية، وعدم اكتمال البنية المؤسســـية الجديدة، والخلافات بين بعض الجماعات والقوى السياســـية؛ فإن الاستقرار الســـياسي في سوريا يبدو في وضع أفضل نســـبيًا مقارنةً مع المرحلة الســـابقة، وذلك بالنظر إلى بعض التطورات المتعلقة بتطبيع الحياة العامة، والانتقال التدريجي من حالة الثورة إلى حالة إرساء أسس الدولة.

هذا التحســـن النسبي في وضع الاســـتقرار السياسي في ســـوريا، تعكسه عدد من المؤشرات، أهمها: تراجع مظاهر العنف السياسي، من حيث التكرار، والكثافة، والانتشار

الجغرافي، وتنـــوع الأطراف أو القوى المشـــاركة في العنف، وانخفـــاض أعداد الوفيات والإصابات المرتبطة بالهجمات المسلحة، مما يعد مؤشرًا مركبًا دالًا على تحسن مستوى الاســـتقرار السياسي في ســـوريا. فهبوط معدلات الاشتباكات المســـلحة، والعمليات الإرهابية، والاغتيالات السياســـية، والاعتقـــالات، والإخفاءات القســـرية، وتحوّل الاحتجاجات (الفئوية والاجتماعية) إلى سلوكيات سلمية منضبطة نسبيًا، وحل العديد من الميليشـــيات أو إعادة دمجها في الأجهزة العسكرية الحكومية، وظهور بوادر الاحتكار المشروع لوسائل العنف من قِبل الأجهزة الأمنية المعاد تشكيلها، جميعها تعكس انتقالًا من منطق القوة إلى منطق المأسسة، ما يعني تراجع حالة عدم الاستقرار.

ورغم بعض الاســـتثناءات، المتمثّلـــة في الاضطرابات وأحـــداث العنف في منطقة الســـاحل، وفي الســـويداء، وفي المناطق الشـــرقية، وبعض عمليات العنـــف المتفرقة، والاغتيـــالات ذات الطابع الانتقامي، التي تُظهر هشاشـــة الأوضـــاع الأمنية في بعض المناطق، فإن هذه الحوادث، مع خطورتها، تعتبر محـــدودة التأثير أو الدلالة بالمقارنة مع حجم العنف الســـياسي واسع النطاق، الذي رافق الحرب الأهلية التي مثّلت ذروة انعدام الاستقرار والانهيار الأمني في البلاد [23].

كما أن هناك مؤشـــر تحســـن فعالية المؤسسات السياســـية؛ حيث يعتبر التحسن النسبي في فعالية المؤسسات السياســـية المعاد بناؤها مظهرًا لاستقرار النظام السياسي الجديد في ســـوريا؛ إذ بدأت ملامح الدولة تعود تدريجيًا إلى الواجهة، من خلال استعادة بعض مؤسساتها لوظائفها الأساسية، بعد سنوات من التدهور والتفكك. فقد تمكّنت الســـلطة المركزية، بالتعاون مع الإدارات المحلية والمجالس المدنيـــة، من إعادة تنظيم الخدمات العامة، كالتعليم والصحة والكهرباء والاتصالات وغيرها، في الكثير من المناطق رغم محدودية القدرات.

وعلى الرغم من بقاء مؤشرات الضعف المؤسسي قائمة، فإن هذا التحسن الجزئي تبدى أيضًا في نجاح الدولة في التعامل مع بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الطارئة، مثل إدارة أزمة الوقود، وأزمة ارتفاع أسعار السلع الأساسية، بالإضافة إلى العمل على هيكلة وإصلاح النظام المـــالي والمصرفي؛ مما يعكس بداية تشكل مؤسســـات عامة أكثر قدرة على التكيف والانتقال من مرحلة الاســـتجابة للأزمات، إلى مرحلة إعادة انتظام النشاط الإداري العام بوتيرة قريبة من الأوضاع الطبيعية.

وهناك مؤشر ثالث يتعلق بالتوسع النسبي للمشاركة السياسية؛ حيث شهدت سوريا بعد سقوط النظام السابق توسعًا نسبيًا للمشـــاركة السياسية. وفي هذا الإطار، جرت في أكتوبر 2025م أول انتخابات حقيقية في البلاد منـــذ أكثر من نصف قرن، حيث كانت الانتخابات في عهد نظام الأسد مجرد فعاليات شكلية تفتقر إلى التنافس والشفافية [24].

وهي خطوة، وإن كانت غير مكتملة بسبب تأخر إجرائها في محافظات الحسكة والرقة والسويداء، لكنها تمثّل نقلة نوعية نحو إرساء قواعد المشاركة والتعددية بعد عقود طويلة من الحكم الشمولي [25]. ما يعد مؤشرًا مهمًا للاستقرار.

أما المؤشر الرابع، فيُشير إلى بسط سيطرة الدولة على مختلف مناطقها، حيث يُشكل توسيع الحكومة السورية الجديدة لسيطرتها على مختلف المناطق، ولا سيَّما على المناطق الشرقية التي كانت خاضعة للقوات الكردية، خطوة مهمة لترسيخ الاستقرار في مرحلة ما بعد النزاع في البلاد. حيث وقعت الحكومة وقوات سورية الديمقراطية اتفاقًا في 29 يناير 2026م، لدمج مؤسسات الإدارة الذاتية في مؤسسات الدولة، ودمج المقاتلين الأكراد في الجيش السوري والمؤسسات الأمنية؛ مما يُشير إلى الانتقال من نمط السلطة المجزّأة نحو إعادة توحيد المؤسسات السيادية تحت سلطة مركزية واحدة، مع ضمان حقوق الجماعات الكردية، وتمكينها من المشاركة في بنية الدولة [26]. الأمر الذي من شأنه التخفيف من حدة الانقسام، والتقليل من خطر تجدد الاشتباكات المسلحة، من خلال حصر السلاح بيد الدولة، وتعزيز التماسك الوطني.

كذلك يوجد مؤشر ارتفاع مستوى الشرعية السياسية؛ إذ تعد الشرعية السياسية مؤشرًا بارزًا للاستقرار السياسي، ومتطلبًا مهمًا لتدعيمه؛ إذ من غير المحتمل أن يحافظ أي نظام حاكم على استمراريته واستقراره دون تمتعه بدرجة مناسبة من الشرعية. ومن الطبيعي أن يتعرّض النظام السياسي لعدم الاستقرار، وربما الانهيار، عندما ينخفض مستوى شرعيته بشكل حاد على المستويين الوطني أو الدولي.

في هذا الإطار، تمكَّن النظام السوري الجديد من دعم استقراره، عبر تحقيق درجة معقولة من الشرعية الداخلية، بنيله تأييد شريحة مجتمعية واسعة نسبيًا، تمثِّل قوى اجتماعية وسياسية كانت مهمشة أو مقموعة سابقًا. هذا التأييد لم يأتِ فقط نتيجة الانتماء السياسي أو الطائفي، باعتبار أن النظام الجديد يتشكل من قوى سياسية تنتمي لقطاع الأغلبية السنية، بل نتج أيضًا عن كون التنظيمات المهيمنة عليه تبلورت في الأساس ضمن إطار الانتفاضة الشعبية ضد النظام السابق؛ مما أكسبه قدرًا كبيرًا من الشرعية الثورية.

أما على المستوى الخارجي أو الدولي، فقد اكتسب النظام الجديد قدرًا ملائمًا من الشرعية، عبر حصوله على التأييد والاعتراف، أو القبول من أطراف إقليمية ودولية عديدة، بما في ذلك الدول العربية، وتركيا، والولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي، وغيرها من الدول والمنظمات الدولية، وذلك بعد إبدائه استعدادًا كبيرًا للتعاون في ملفات الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب، وانفتاحه على المبادرات الدبلوماسية

العربية والدولية، التي أنهت حالة العزلة التي عاشتها سوريا في الفترة الماضية، مما أدى إلى إعادة تموضعها في المنظومة الإقليمية والدولية.

وأخيرًا مؤشر انحسار التدخلات الخارجية السلبية؛ إذ تمثّل التأثيرات والتدخلات الخارجية السلبية عاملًا محوريًا في الإضرار بالاستقرار والأمن. إذ غالبًا ما يكون الغرض من هذه التدخلات التأثير في التوازنات السياسية الداخلية، على نحو يخدم مصالح الدولة المتدخلة، أو يعزّز نفوذها، أو خلق حالة من التوتر والفوضى وعدم الاستقرار في الدولة المستهدفة بالتدخل، بهدف الإضرار باستقرار الجوار الإقليمي وأمنه.

وفي سوريا، شكّلت التدخلات الخارجية السلبية عاملًا رئيسيًا في تقويض الاستقرار خلال المرحلة السابقة؛ حيث أدى تدخل إيران وروسيا إلى تصعيد التوتر، وتأجيج الصراع، وتعميق الانقسامات الطائفية والجهوية، وتقويض الاستقرار. فبدلًا من أن يسهم البلدان في دفع مسار تسوية وطنية شاملة، عملا على ترسيخ منطق القوة على حساب الحل السياسي؛ إذ اعتمد النظام على الحماية العسكرية والسياسية، التي وفرتها إيران وروسيا للبقاء في الحكم، ما أضعف دوافعه للقبول بإصلاحات حقيقية أو تقاسم للسلطة مع المعارضة. كما عزّزت إيران من حضورها الطائفي والسياسي عبر الميليشيات التابعة لها، وسعت إلى تغيير التوازنات الديموغرافية في بعض المناطق السورية، مما عمَّق الانقسام وأضعف فكرة المواطنة الجامعة. كما استخدمت روسيا تدخلها العسكري والسياسي كأداة لإعادة صياغة الخريطة الجيوسياسية، وتوسيع نفوذها في شرق البحر المتوسط، فارضةً نموذج الاستقرار بالقوة. هذا التدخل حوّل نظام الأسد إلى نظام هش تابع لمحاور خارجية، كما جعل سوريا ساحة لتصفية الحسابات بين القوى الإقليمية والدولية، مما أطال أمد الصراع، وأضعف فرص بناء مؤسسات وطنية موحدة، وقوّض بالتالي إمكانية الوصول إلى استقرار سياسي حقيقي.

ومع تحوّل الظروف والتوازنات الإقليمية لغير صالح إيران، نتيجةً للهجمات الإسرائيلية والأمريكية المكثفة، التي استهدفتها إبان حرب الاثني عشر يومًا (يونيو 2025م)، والحرب التي اندلعت في فبراير 2026م، وانشغال روسيا بحربها في أوكرانيا، وتمكُّن قوى المعارضة من إسقاط النظام، انحسر النفوذ الإيراني في سوريا بشكلٍ كبير، وتراجع دور روسيا ليقتصر على تأمين وجودها في قواعدها العسكرية المهمة على الأراضي السورية؛ ما أدى إلى تهدئة حالة انعدام الاستقرار، إذ تراجعت حدة الاستقطاب والتنافس العسكري على النفوذ داخل البلاد، ما أتاح للنظام الجديد فرصة أكبر لترسيخ سلطته، وتحجيم نفوذ الميليشيات المرتبطة بالخارج، واستعادة الاستقلالية، والنأي بالنفس عن سياسة المحاور، وبالتالي تجنيب سوريا مخاطر تحوّلها إلى جبهة مشتعلة من جبهات الحرب الأمريكية الإسرائيلية –

الإيرانية. وبهذا، مثّل تراجع التدخل الخارجي خطوة أساسية نحو تحقيق تسويات داخلية أكثر توازنًا، وتوفير مناخ سياسي أكثر استقرارًا.

وبشكلٍ عام، تراجعت التدخلات الخارجية السلبية، مع بعض الاستثناءات، أخطرها التدخل الإسرائيلي باستهداف القدرات العسكرية السورية، وباحتلال بعض المواقع الحدودية أو التوغل فيها، أو لدعم الأقلية الدرزية. والتي تهدف بالأساس إلى إضعاف سوريا بحيث لا تتمكن من تهديد إسرائيل مستقبلًا.

وفي المقابل، ساهمت التدخلات الخارجية الإيجابية، ولا سيّما من المملكة العربية السعودية وقطر، في تعزيز مسار الاستقرار السياسي في سوريا بعد سقوط نظام الأسد. فقد اعتمد البلدان مقاربة تقوم على دعم المؤسسات الوطنية الناشئة، وتمويل مشاريع الإعمار والخدمات الأساسية، وهو ما ساعد على تخفيف الأعباء الاقتصادية والاجتماعية التي خلّفتها سنوات الحرب، وبالتالي خفض احتمالات عودة الاضطرابات. كما أسهم البلدان في تسهيل الحوار بين القوى السياسية السورية، بهدف تحقيق المصالحة الوطنية وبناء التوافق، مما ساعد على تهيئة الظروف للعودة التدريجية للشرعية السياسية والدبلوماسية للدولة السورية. كما دعمت تركيا عملية الانتقال السياسي، وسعت إلى تعزيز التنسيق مع الأطراف الإقليمية والدولية، لتيسير هذه العملية، والحفاظ على وحدة الدولة السورية واستقرارها. وهكذا، مثّلت هذه التدخلات عامل توازن مهم، ساعد على تحويل سوريا من ساحة صراع بالغ الشدة ذي آثار سلبية خطيرة عابرة للحدود، إلى بيئة تعافٍ سياسي واقتصادي، ذات انعكاسات إيجابية على الاستقرار والأمن على المستويين الإقليمي والدولي. وهو ما يعد نجاحًا للمقاربة المرتكزة على دعم الاستقرار، باعتباره متطلبًا أساسيًا لإنجاز الخطط والبرامج التنموية، وهي المقاربة التي تتبناها السعودية على سبيل المثال، في مقابل المقاربات القائمة على الاستثمار في الفوضى وعدم الاستقرار، والتي تبنتها إيران على مدى الفترة السابقة لتوسيع نفوذها، وتتبناها إسرائيل لضمان تفوقها وفرض هيمنتها على دول المنطقة.

ثالثًا: تأثيرات الاستقرار السياسي في سوريا على الأمن الإقليمي والدولي

من البديهي أن تمتد آثار التحوّلات السياسية على الساحة السورية إلى خارج الإطار الوطني أو المحلي، بالنظر إلى موقع سوريا الجيوسياسي كحلقة وصل بين شبه الجزيرة العربية وشرق البحر المتوسط وتركيا وأوروبا وشمال أفريقيا، والذي يمنحها مكانة محورية في هيكل الأمن الإقليمي للشرق الأوسط، بحيث ينعكس أي اضطراب أو استقرار داخلها على محيطها المباشر أو الأقرب المتمثل في الدول العربية وتركيا، ومحيطها غير المباشر أو الأبعد المتمثل في بقية دول العالم، ولا سيَّما الأكثر تأثرًا بتفاعلات المنطقة كالدول الأوروبية. وبالتالي، فمن الطبيعي أن ينعكس تحسّن

مؤشرات الاستقرار السياسي في سوريا إيجابًا على الأمن الإقليمي والدولي، وهو ما يتضح من خلال تأثيرات هذا التحّسن النسبي على القضايا والملفات المتداخلة ذات الصلة، المتمثلة في المخاطر والتهديدات الأمنية العابرة للحدود، كالإرهاب والجريمة المنظمة، وقضية اللاجئين وتأثيراتها على الدول المستضيفة، وملف التكامل الأمني والاقتصادي الإقليمي والدولي، وملف التوازنات بين القوى الإقليمية والدولية والتنافس على النفوذ في المنطقة.

1. الحد من المخاطر الأمنية العابرة للحدود

في المرحلة السابقة، وقبل سقوط نظام الأسد، كانت سوريا تمثّل بؤرة للمخاطر الأمنية، ومصدرًا لكثير من التهديدات التي طالت دول الجوار الإقليمي المباشر، لبنان والعراق والأردن وتركيا، وامتدَّت آثارها إلى دول الجوار الإقليمي غير المباشر (دول الخليج العربي). فقد تحوَّلت الأراضي السورية، بفعل انهيار مؤسسات الدولة، وتعدد مراكز القوة، إلى ساحة مفتوحة لنشاط التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود، التي استغلّت الفراغ الأمني لتجنيد المقاتلين، وشنّ هجمات في دول الجوار. وقد بلغ خطر هذه التنظيمات ذروته بربط تنظيم «داعش» لأنشطته في شرق سوريا وغرب العراق؛ مما شكل تهديدًا كبيرًا للأمن الإقليمي والدولي. كما نشطت شبكات الجريمة المنظمة، وعمليات تهريب الأسلحة والمواد المخدرة بشكلٍ واسع، بدعمٍ من قيادات النظام السابق، ما جعل سوريا في تلك المرحلة مصدر ضغطٍ كبير على منظومات الأمن الوطني في دول المنطقة.

ومع انتهاء الأزمة، أسهم تحسّن الاستقرار السياسي والأمني في سوريا، في الحدِّ بصورة ملموسة من التهديدات والمخاطر الأمنية العابرة للحدود، التي كانت تمثّل هاجسًا كبيرًا لدول الجوار الإقليمي. فمع استعادة مؤسسات الدولة لجزء من فاعليتها، وانحسار الفوضى الأمنية، التي سادت خلال سنوات الصراع، تراجعت قدرة التنظيمات الإرهابية على التحرك بحرية داخل الأراضي السورية، أو استخدامها كمنطلق لتنفيذ عمليات في دول الجوار. كما أدى تعزيز السيطرة على المعابر والحدود، إلى تقليص نشاط شبكات الجريمة المنظمة وعمليات تهريب السلاح والمخدرات والبشر. وبذلك، ساهم ذلك التحسّن في إعادة قدرٍ كبير من الانضباط إلى المجال الأمني، وحدَّ من انتشار التهديدات غير التقليدية إلى الدول المجاورة.

2. تهدئة التوترات الناجمة عن أزمة اللجوء

أثَّرت أزمة اللجوء السوري، التي تفاقمت خلال سنوات حكم نظام الأسد، بشدة على الدول المستضيفة، سواء في المحيط الإقليمي المباشر أو في أوروبا؛ إذ مثّلت واحدة

مـــن أكبر موجات النزوح في التاريخ الحديث. ففي لبنان والأردن والعراق وتركيا ومصر، أدى تدفق ملايين اللاجئين إلى ضغـــطٍ هائلٍ على البنى التحتية المحدودة أصلًا، وعلى الخدمات العامة من تعليم وصحة وإسكان ومرافق عامة؛ مما أضعف قدرات هذه الدول على تلبية احتياجات مواطنيهـــا، فضلًا عن رفع معدلات البطالة والفقر في مجتمعاتها المحلية، بسبب منافسة اللاجئين السوريين لمواطني هذه الدول في سوق العمل. كما تســـببت موجات اللجوء في اختلال التوزان الاجتماعي وزيادة حدَّة الانقســـام الوطني، كما في حالتي لبنان وتركيا، وأثارت توترات سياســـية وأمنيـــة نتيجةً لبعض الحملات الشـــعبوية ضد اللاجئين[27]. أما في أوروبا، فقد شكَّلت أزمـــة اللاجئين اختبارًا صعبًا لسياســـات الاتحاد الأوروبي في مجـــال الهجرة والأمن والاندمـــاج، وأدت إلى تصاعد النزعات الشـــعبوية واليمينيـــة المتطرفة، وإلى خلافات داخلية حول تقاســـم الأعباء الإنســـانية والأمنية[28]. وبذلك، لم تكن أزمة اللجوء مجرد ظاهرة إنسانية، بل تحوّلت إلى أزمة هيكلية شـــاملة، أعادت رسم ملامح الأمن الاجتماعي والسياسي في عددٍ كبيرٍ من دول المنطقة العربية والعالم.

أما مع انتهاء الحرب في سوريا، والتحسّـــن التدريجي في مستوى الاستقرار السياسي والأمني، فقد حدث تحوّل نوعي في مسار أزمة اللجوء، التي استمرت لأكثر من عقد؛ حيث أســـهم تراجع حدّة النزاع، وعودة الدولة إلى بسط سيطرتها على أجزاء واسعة من البلاد، في وقف موجات النزوح الجماعـــي، التي كانت تتدفق نحو دول الجوار، وفي توفير بيئة أكثر ملاءمة لعودة تدريجية وطوعية لنحو 1,6 مليون ســـوري مـــن الخارج إلى بلادهم، منذ 8 ديســـمبر2024م حتى أبريل 2026م، إضافةً إلى نحو 1,9 مليون نـــازح داخلي عادوا إلى مناطقهم الأصلية[29]. ومن شأن ذلك أن ينعكس بشكل مباشر على الدول المستضيفة، ولا سيَّما لبنان والأردن وتركيا، التي كانت تواجه ضغوطًا اقتصادية واجتماعية متزايدة، نتيجة استضافتها لملايين اللاجئين. فمع تقلص أعداد المقيمين السوريين على أراضيها، سوف تتراجع، ولو نســـبيًا، الأعباء الواقعة على أنظمتها الخدمية، كما ستنخفض حدّة التوترات المجتمعية المرتبطة بتقاسم فرص العمل والموارد المحدودة. وعلى الرغم من أن عودة اللاجئين ما زالت جزئية، وتواجه تحديات اجتماعية واقتصادية، فإن الاتجاه العام نحو الاستقرار داخل سوريا يُشير إلى بداية انحسار واحدة من أعقد أزمات النزوح في المنطقة والعالم. ومن شأن هذا التحّول أن ينعكس إيجابًا على الأمن الإقليمي والدولي؛ إذ يُسهم في تقليص مظاهر التوتر وعدم الاستقرار المرتبطة بأزمة اللجوء، ويحدُّ من مخاطر التطرف والجريمة العابرة للحدود، التي غالبًا ما تنمو في بيئات النزوح واللجوء طويل الأجل.

3. تهيئة الظروف للتكامل الأمني والاقتصادي

يمثّل التحسّن التدريجي في الاســـتقرار السياسي في سوريا مدخلًا إستراتيجيًا لتفعيل التكامل الأمني العربي، وصولًا إلى تحقيق تكاملٍ أمني واقتصادي إقليمي ودولي. فمع استعادة

الدولة السورية تدريجيًا لقدراتها المؤسسية، تتهيأ الظروف الموضوعية لاندماجها في منظومة الأمن الإقليمية، وتعزيز تنسيقها مع الأطراف الأخرى لإزالة التهديدات. مما يوفر الظروف الملائمة لترسيخ الاستقرار الإقليمي، الذي يشكّل شرطًا أساسيًا لمشاريع التكامل الاقتصادي الكبرى، كمد خطوط الطاقة والغاز، وفتح ممرات للتجارة الحرة والنقل البري والبحري، التي تربط المشرق العربي ودول الخليج بتركيا وشرق البحر المتوسط وصولًا إلى أوروبا، عبر سوريا، التي تمثّل حلقة الربط الحيوية بين هذه المناطق. ومن شأن إنجاز هذه المشاريع أن يؤدي إلى نقلة تنموية نوعية، والارتقاء بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛ مما يعزز بدوره تحقيق الأمن بمفهومه الشامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فضلًا عن زيادة مستوى الاعتماد المتبادل بين الأطراف المشاركة في المشاريع التكاملية، على نحو يدفعها إلى اتخاذ تدابير مشتركة لحماية أمنها الجماعي.

وقد بدأت نواة تلك المشاريع التكاملية في التشكل، مدفوعةً بالإدراك المتزايد لأهمية سوريا كحلقة وصل بين المنطقة والعالم، تتجاوز نقاط الاختناق المعرضة للخطر، كمضيق هرمز الذي تستخدمه إيران كورقة ضغط، ومضيق باب المندب الذي يتأثر بعدم الاستقرار في اليمن ومنطقة القرن الإفريقي.

حيث شرع العراق في تصدير النفط عبر سوريا منذ أبريل 2026م، بعد انقطاع الإمدادات عبر مضيق هرمز، نتيجةً للحرب الإسرائيلية-الأمريكية على إيران. مع التخطيط لتصدير 2,5 مليون برميل نفط يوميًا، عبر خط أنابيب جديد يمتد بين مدينتي البصرة وحديثة، ويتضمن ثلاثة مسارات، هي: ميناء بانياس السوري، وميناء جيهان التركي، وميناء العقبة الأردني[30].

كما شرعت دول الخليج بنقل النفط وغيره من البضائع برًا من سوريا إلى سفن الشحن. فضلًا عن إعادة إحياء مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاقتصادية، التي تضررت أو توقفت بسبب الحرب الأهلية، مثل خط أنابيب الغاز العربي، الذي يهدف إلى نقل الغاز الطبيعي من مصر إلى لبنان عبر الأردن وسوريا، وذلك في إطار سعي النظام الجديد إلى تقديم سوريا كعنصرٍ أساسي في سلسلة الإمداد الإقليمية والعالمية[31]. وأيضًا زادت الإمارات العربية المتحدة استثماراتها في موانئ سوريا، خاصةً بعد اضطرابات الملاحة في الخليج وإغلاق مضيق هرمز، وذلك في إطار إستراتيجية الإمارات الأوسع، التي تعتبر الموانئ السورية حلقة مهمة ضمن شبكتها الإقليمية للنقل والخدمات اللوجستية، وتهدف إلى دمج سوريا ضمن منظومة الممرات التجارية التي تنشؤها في الشرق الأوسط والقرن الإفريقي[32].

4. ضبط التوازن الإقليمي وتهدئة التنافس الدولي على النفوذ في المنطقة

يمثّل التحسّن التدريجي للاستقرار السياسي في سوريا عاملًا حاسمًا في تهدئة التنافس على النفوذ الإقليمي؛ إذ يُسهم في تقليص حدّة الاستقطابات التي فاقمتها سنوات الحرب، ويحدُّ من التوترات الناتجة عن الصراعات بالوكالة، التي حوّلت سوريا إلى ساحة مواجهة

بين قوى إقليمية ودولية متعددة. فمع استعادة الدولة السورية للسيادة والاستقرار، تتراجع الحاجة إلى التدخلات الخارجية المباشرة وغير المباشرة، ما يفتح المجال أمام تحقيق توازن أكثر واقعية بين الأطراف الإقليمية (الدول العربية وإيران وتركيا وإسرائيل)، على نحو يخفف من التصعيد المتبادل. كما يؤدي هذا التحسّن إلى إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية في شرق البحر المتوسط، التي اختلّت بسبب تنامي النفوذ الإيراني والروسي في سوريا إبان الأزمة، ما استدعى تكثيف أمريكا للتدخل لتأكيد نفوذها. وبناءً على ذلك، فإن عودة سوريا إلى وضع أكثر استقرارًا تسهم في إعادة ضبط موازين القوى في المنطقة، بما يساعد على تحقيق الأمن الجماعي، ويحول دون تجدُّد الصدامات والصراعات، ويضعها على مسار أكثر توافقًا واستقرارًا في إطار النظام الدولي.

خاتمة

شكَّل سقوط نظام الأسد نقطة تحوّل تاريخية، وفتح الباب أمام مرحلة انتقالية دقيقة، أعادت صياغة التوازنات الداخلية، كما أعادت تموضع سوريا في النظامين الإقليمي والدولي. وفي خضم هذا التحوّل واجهت السلطة الحاكمة الجديدة تحدياتٍ عديدة، تتعلق بتحقيق المصالحة والعدالة الانتقالية، وإصلاح المؤسسات الحكومية، وتعزيز الأمن ومنع عودة العنف، وإعادة الإعمار وإنعاش الاقتصاد، وبلورة هوية وطنية جامعة تتخطى الهويات الفرعية الطائفية والجهوية. ورغم ثقل هذه التحديات، شهدت البلاد تطورات ملموسة تمثّلت في التحسّن النسبي لمستويات الاستقرار السياسي، وهو ما ظهر من خلال عدة مؤشرات، أهمها: تراجع مظاهر العنف السياسي، والتحسّن الجزئي في فعالية المؤسسات الحكومية، وارتفاع مستوى الشرعية السياسية، وانحسار التدخلات الخارجية السلبية. وقد انعكس هذا التحسّن إيجابًا على البيئة الإقليمية والدولية؛ حيث أسهم في الحدِّ من المخاطر الأمنية العابرة للحدود، وتهدئة التوترات الناجمة عن أزمة اللجوء في الدول المضيفة، وتهيئة ظروف مواتية للتكامل الأمني والاقتصادي بين الدول العربية ودول الجوار، فضلًا عن إعادة ضبط التوازنات الجيوسياسية، وتهدئة التنافس الدولي على النفوذ في المنطقة. ومع ذلك، يظلُّ ترسيخ هذا المسار مرهونًا بقدرة السوريين على تعزيز التوافق الوطني، وبمواصلة الشركاء الإقليميين والدوليين دعم عملية الانتقال السياسي، والحيلولة دون تعرضها للتعثر أو الانتكاس، مع الأخذ في الاعتبار أن نجاح سوريا في ترسيخ استقرارها لن يكون مكسبًا وطنيًا فحسب، بل صمام أمان للأمن الإقليمي والدولي، وعنصرًا داعمًا له، بالنظر إلى أن هذا النجاح يمكن أن يحفّز الجهود المحلية والإقليمية والدولية، لمعالجة التوترات والأزمات في اليمن والعراق ولبنان وفلسطين وليبيا والسودان والصومال، بما يُسهم في إخراج المنطقة من دوامة الصراعات الممتدة، وتوجيهها نحو أفق الاستقرار والتعاون والتكامل والتنمية.

المراجع والمصادر

(1) محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد (محرران)، موسوعة العلوم السياسية، الجزء الأول، (الكويت: جامعة الكويت، 1999)، ص 466.

(2) Jack C. Plano (ed.), The Dictionary of Political Analysis, (California: ABC – CLLO, 2nd edition, 1982), p. 149.

(3) نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 1987)، ص 44.

(4) سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، (المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، صيف 2008م)، ص 20.

(5) Barry Buzan and Ole Waever, Regions and Powers: The Structure of International Security, (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), P. 44.

(6) Svetlana Cebotari and Ion Xenofontov, "Theoretical-methodological Approaches to the Regional Security", Postmodern Openings, Year2, Vol.7, September, 2011, PP. 23-24. Accessed 12 May 25, 2026, https://postmodernopenings.com/wp-content/uploads/2011/10/PO-7-21.pdf

(7) لمزيد من التفاصيل راجع: سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص ص 25-24.

(8) George A. MacLean, "Human Security and the Globalization of International Security", The Whitehead Journal of Diplomacy and International Relations, Winter/Spring 2006, p. 91. Accessed 12 May 2026, https://ciaotest.cc.columbia.edu/olj/shjdir/v7n1/v7n1_07.pdf

(9) لمزيد من التفاصيل حول أبرز تهديدات الأمن الدولي راجع:
Katarzyna Maniszewska, "Globalization of Security Threats: A Vicious Circle", **Social Inclusion Journal**, Vol. 12, 2024, pp. 1-12. Accessed 18 May 2026, https://www.cogitatiopress.com/socialinclusion/article/view/8717/4074

(10) Thomas Andrew O'Keefe, "Economic Integration as a Means for Promoting Regional Political Stability: Lessons from the European Union and MERCOSUR", Chicago-Kent Law Review, vol. 80, no. 1 (2005): 129-166. Accessed 19 May 2026, https://tinyurl.com/yc5c2nf8

(11) Timo Kivimäki, "The Long Peace of ASEAN", Journal of Peace Research, Vol. 38, Issue 1, January 2001, pp. 6-23. Accessed 19 May 2026, https://doi.org/10.1177/0022343301038001001

(12) Dennis Enam Amable, "Theorizing the Emergence of Security Regions: An Adaptation for the Regional Security Complex Theory", Global Studies Quarterly, Volume 2, Issue 4, October 2022, pp. 2-9. Accessed 19 May 2026, https://doi.org/10.1093/isagsq/ksac065

(13) تسنيم حسناوي، مؤتمر الحوار الوطني.. لقاءات لوضع أسس سوريا الجديدة، الجزيرة نت، (1 يناير 2026م)، تاريخ الاطلاع 19 مايو 2026م، https://tinyurl.com/4rk62ue2

(14) سوريا: هل تتحقق العدالة الانتقالية مع بدء محاكمة رموز النظام السابق؟، بي بي سي نيوز عربي، (26 أبريل 2026م)، تاريخ الاطلاع 21 مايو 2026م، https://www.bbc.com/arabic/articles/cn8d86g983lo

(15) رياض الحسن، سياسات المرحلة الانتقالية في سوريا الفرص والتحدِّيات، جسور للدراسات، (10 فبراير 2025م)، تاريخ الاطلاع: 17 مايو 2026م، https://tinyurl.com/2bgnoc72

(16) لمزيد من التفاصيل راجع: زين العابدين محمد، السياسة الخارجية لسوريا ما بعد الأسد: قراءة في الأهداف والأداء، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، (4 ابريل 2026م)، تاريخ الاطلاع: 17 مايو 2026م، https://tinyurl.com/yc2wu2jk

(17) الشرع يصل إلى واشنطن في زيارة "تاريخية".. هل تعيد رسم ملامح سوريا الجديدة؟، مونت كارلو الدولية، (9 نوفمبر 2025م)، تاريخ الاطلاع 20 مايو 2026م، https://tinyurl.com/wvhyed7v

(18) سوريا.. ترامب يوقع على إلغاء العقوبات كاملة بـ"قانون قيصر"، سي إن إن بالعربية، (19 ديسمبر 2025م)، تاريخ الاطلاع: 20 مايو 2026م، https://tinyurl.com/4kexxjmn

(19) أحمد بدر، مسح يرصد أكبر صفقات الكهرباء في سوريا ودور تاريخي لقطر والسعودية، الطاقة، (27 أكتوبر 2025م)، تاريخ الاطلاع: 20 مايو 2026م، https://tinyurl.com/ytewm9bj

(20) مبادرة سعودية قطرية أممية بقيمة 89 مليون دولار لدعم الاستقرار في سوريا، أخبار الأمم المتحدة، (24 سبتمبر 2025م)، تاريخ الاطلاع: 20 مايو 2026م، https://news.un.org/ar/story/2025/09/1143421

(21) لمزيد من التفاصيل عن واقع المؤسسات الحكومية في سوريا، راجع: كندة حواصلي، "خطوات عملية لبناء مؤسسات حكومية فعالة في سوريا"، مركز الحوار السوري، (18 أغسطس 2025م)، تاريخ الاطلاع: 10 أبريل 2026م. https://h7.cl/1imhQ

(22) لمزيد من التفاصيل، راجع: معن طلاع، "عمليات التشكل والبناء الأمني والعسكري في سورية بعد سقوط نظام الأسد: السياق والتحديات والأجندة المستقبلية"، المجلة الأردنية للسياسة والمجتمع-معهد السياسة والمجتمع،)12 يوليو 2025م)، تاريخ الاطلاع: 10 أبريل 2026م. https://h7.cl/1dAth

(23) يُقدر عدد ضحايا الحرب الأهلية في سوريا بأكثر من 618000 قتيل وأكثر من 2 مليون مصاب، وفقًا لبيانات المرصد السوري لحقوق الإنسان. للمزيد راجع:

Syrian Revolution 13 years on Nearly 618,000 persons killed since the onset of the revolution in March 2011, The Syrian Observatory for Human Rights (SOHR), (15 March 2024), accessed 20 April 2026. https://www.syriahr.com/en/328044/

(24) من أبرز الدلائل على شكلية الانتخابات وافتقارها إلى المنافسة الحقيقية، في العهد السابق، فوز ما كان يسمى "الجبهة الوطنية التقدمية" بقيادة "حزب البعث العربي الاشتراكي" بجميع الدورات الانتخابية التي عُقدت في سوريا بين عامي 1973م و2024م.

(25) لمزيد من التفاصيل عن الانتخابات السورية التي جرت في أكتوبر 2025م، راجع: عبد الوهاب عاصي، "انتخابات مجلس الشعب السوري تحليل النتائج وتوقعات الاستكمال"، جسور للدراسات، (8 أكتوبر 2025م)، تاريخ الاطلاع: 12 أبريل 2026م، https://h7.cl/1iqiJ

(26) الإعلان عن "اتفاق شامل" بين دمشق وقوات سوريا الديمقراطية، بي بي سي نيوز عربي، (30 يناير 2026م)، تاريخ الاطلاع 20 أبريل 2026م، https://www.bbc.com/arabic/articles/czjg8jy3k4ko

(27) لمزيد من التفاصيل عن هذه الأزمة وتأثيرها على دول الجوار، راجع: صافيناز محمد أحمد، "غياب المسؤولية الدولية: تأثيرات أزمة اللاجئين السوريين في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، (7 أبريل 2014م)، تاريخ الاطلاع: 12 أبريل 2026م. https://www.siyassa.org.eg/News/3613.aspx

(28) Gabriel Garroum Pla, "Refugee Return and the Future of Syria post-Assad", European Institute for Mediterranean, (2025), accessed: 15 Apr 2026. https://tinyurl.com/23d84uz7

(29) حبيب أبو محفوظ، "بالأرقام.. إحصاءات تكشف خريطة عودة اللاجئين السوريين من دول الجوار"، الجزيرة نت، (7 مايو 2026م)، تاريخ الاطلاع 18 مايو 2026م، https://tinyurl.com/5f5enk49

(30) العراق يستهدف تصدير 2.5 مليون برميل نفط يوميًا عبر خط أنابيب جديد، إرم بيزينس، (7 مايو 2026م)، تاريخ الاطلاع: 10 مايو 2026م. https://tinyurl.com/2bc3twbh

(31) Raja Abdulrahim, "A Search for Ways Around Blocked Strait Leads to Syria", The New York Times, (18 May 2026), accessed: 19 May 2026. https://tinyurl.com/se9tyx4r

(32) Anas Alqaed, "The UAE's Syrian Gambit", Foreign Policy, (20 May 2026), accessed: 21 May 2026. https://foreignpolicy.com/2026/05/20/syria-uae-saudi-iran-israel-hormuz-gambit/